الملخص التنفيذي

كانت المملكة الأردنية الهاشمية من أوائل الدول التي التزمت بتنفيذ (أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030، وإطار سنداي للحد من الكوارث، واتفاقية باريس للمناخ والأجندة الحضرية الجديدة) والتي شكلت مجتمعة مرجعيات أساسية لتوجهات المملكة نحو الازدهار الحضري المستدام ومنطلقاً للعديد من المبادرات في مجال (التخطيط الإسكاني، والبنية التحتية، والأماكن المفتوحة، والنقل والاتصال، واستهلاك الطاقة، وتدوير النفايات وتحفيز الإقتصاد الأخضر، والمدن الذكية).

كانت المملكة الأردنية الهاشمية من أوائل الدول التي التزمت بتنفيذ (أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030، وإطار سنداي للحد من الكوارث، واتفاقية باريس للمناخ والأجندة الحضرية الجديدة) والتي شكلت مجتمعة مرجعيات أساسية لتوجهات المملكة نحو الازدهار الحضري المستدام ومنطلقاً للعديد من المبادرات في مجال (التخطيط الإسكاني، والبنية التحتية، والأماكن المفتوحة، والنقل والاتصال، واستهلاك الطاقة، وتدوير النفايات وتحفيز الإقتصاد الأخضر، والمدن الذكية).

وتجدر الإشارة إلى توافق هذه التوجهات والمبادرات مع الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى للأردن 2025، والتي ركزت أيضاً على تطوير الإطار العام للسياسات والتداخلات التي تحفز الاستفادة من التنمية الحضرية المستدامة، لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، وتحسن من مستوى معيشة المواطنين، مع مراعاة الاعتبارات البيئية، وتداعيات التغيرات المناخية، وتعظم من كفاءة استخدام الموارد لصالح الأجيال الحالية والقادمة أيضاً. فركزت الرؤية على إصلاح الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة للتنمية الحضرية المستدامة، وعلى توفير إطار مؤسسي للتنسيق بين الجهات المعنية ذات الصلة لتجنب تعارض المسئوليات وتداخلها وحفاظاً على الجهد والوقت والموارد.

كما اهتمت الرؤية أيضاً بتنمية القدرات البشرية، وبالتحول الرقمي، والاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة، ومن تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة. وعلى صعيد التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة، أكدت الرؤية على استمرار جهود تنويع الأنشطة الإقتصادية، خاصة التي تتمتع بميزة تنافسية، وتوفر فرص العمل اللائق والمنتج للمواطنين. واستهدفت الرؤية أيضاً توفير إطار للحوكمة الرشيدة، التي تعزز من التوجه نحو اللامركزية وتمكين الوحدات المحلية، وتحفيز الإقتصاد المحلي، وزيادة التشاركية، وتعزيز مبادئ الشفافية، والمساءلة والمسئولية.

ووضعت الرؤية الاستراتيجية على قائمة أولوياتها تطوير منظومة الحماية الاجتماعية، بهدف رفع المعاناة عن الفئات الأقل دخلاً، والفئات المهمشة، حيث أطلقت الحكومة الأردنية "استراتيجية الحماية الاجتماعية" (2015-2025) والتي تضمنت محاور لتعزيز العمل اللائق، وتطوير منظومة الضمان الاجتماعي، وتعزيز آليات الاستجابة للصدمات، وتوفير فرص العمل، ورفع كفاءة نظام التأمينات الاجتماعية، مع التركيز على الفئات المهمشة والفقيرة، من النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، وتوفير الرعاية لهم عبر حزمة من الأنظمة والتدابير للحماية الاجتماعية، وبرامج السكن، والتعليم، والصحة، والخدمات الأساسية.

وفي إطار الجهود المبذولة للحد من عدم المُساواة، أطلقت الحكومة الأردنية عام 2020 السياسة الحكومية لتعزيز إدماج النوع الاجتماعي في كافة القطاعات من خلال تقاسم الفُرص والمنافع على قدم المساواة، وفقاً لمقتضيات الدستور الأردني، ومنظومة التشريعات والقوانين التي تؤكد على تعزيز الفُرص وتقاسمها بين المواطنين كافة، دون أدنى تمييز. وأطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) والتي تهدف إلى تمكين المرأة في كافة المجالات (اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً)، حيث تشير المؤشرات إلى تطور نسبي في تمثيل النساء بمختلف المواقع، مع تحسن في الوصول إلى

مواقع صنع القرار وسد فجوة النوع الاجتماعي في قطاعي التعليم والصحة. وتستمر الجهود المبذولة لتحفيز مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي.

ويعد المجتمع الأردني مجتمعاً فتياً ويحظى جيل الشباب باهتمام كبير من أعلى مستويات الدولة بدايةً بجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله، الذي مثل الشباب في العديد من المؤتمرات الدولية، مؤكداً على اهتمام الدولة بتمكين الشباب سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً. كما أكد جلالة الملك في عدة خطابات في الأعوام الأخيرة على مدى اعتزاز الدولة بشبابها، وعلى ضرورة توفير كافة السبل لتطوير مهاراتهم، وتمكينهم، وتوظيف طاقاتهم، للمساهمة في نهضة الوطن وتنميته. وتبلور هذا الاهتمام في إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للشباب" (2019–2025)، والتي تستهدف بناء جيل قادر على الإبداع، والابتكار، ذو إنتاجية مرتفعة، من خلال تنشئة وتنمية شباب واعٍ لذاته وقدراته، منتمٍ لوطنه ومشاركاً في تنميته وتطوره، مشاركة حقيقية وفعالة. وقد ركزت استراتيجية الشباب على (7) محاور رئيسية تشمل التعليم والتكنولوجيا، والمواطنة الفاعلة، والمشاركة والقيادة الفاعلة، والريادة والتمكين الإقتصادي، والحاكمية الرشيدة وسيادة القانون، والأمن والسلم المجتمعي، والصحة والنشاط البدني. وتضمنت الاستراتيجية أيضاً مجموعة من المشاريع التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التسع للرؤية، وعدد من مؤشرات قياس الأداء الذكية، والمستهدفات الرقمية التي تساعد في متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتحقق أهدافها.

كما عززت الحكومة الأردنية حماية كبار السن وقد انعكس ذلك على وثيقتين هامتين تشمل "وثيقة الأردن 2025"، "والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان" للأعوام (2016–2025). وتتضمن أهم الجهود المبذولة لتوفير العناية الصحية لكبار السن في دور الضيافة الخاصة بهم، فضلاً عن مد شبكات الحماية الاجتماعية، وتسهيل حصولهم على الخدمات العامة، واستمرار تطوير المرافق العامة للتناسب مع احتياجاتهم.

وفيما يخُص مجال الحصول على السكن اللائق تحرص المملكة على ضمان الحصول على السكن ميسور التكلفة والمُزود بالمرافق والخدمات في كافة محافظات المملكة؛ فقد تم تنفيذ عدد من المكارم الملكية والبرامج السكنية الخاصة بالأسر العفيفة وذوي الدخل المتوسط والمتدني، علماً بأن عملية التشييد والبناء والإنشاء تتم وفقاً لقواعد ومعايير بناء صارمة وفق منظومة تشريعية ملائمة. وانطلاقاً من محور دولة التكافل من خلال أولوية السكن الميسر، تم إطلاق تنفيذ البرنامج الوطني للإسكان وتطوير السياسات الإسكانية لضمان استدامتها من خلال تمكين القطاع الخاص من تنفيذ المشاريع الإسكانية الموجهة لذوي الدخل المتوسط والمتدني.

وأولت الحكومة الأردنية اهتماماً كبيراً بتطوير المناطق غير المخططة وغير الرسمية، لتحسين مستوى حياة المقيمين بها، من خلال إعادة تأهيل عدد كبير من الأحياء الفقيرة، ومدها بالخدمات الأساسية، وبناء المساكن الملائمة، وبتمويل من الموازنة العامة للدولة. ويستفيد من تطوير هذه الأحياء عدد كبير من الفئات المهمشة واللاجئين. كما وضعت الحكومة أيضاً خطة لاستكمال التطوير خلال السنوات القليلة القادمة، للحد من ظاهرة المناطق غير المخططة وغير الرسمية. وإيماناً من الحكومة الأردنية بضرورة تطوير البنية الأساسية والمرافق العامة، خاصة خدمات المياه والصرف الصحي، تم تنفيذ عدد كبير من المشاريع، لتبلغ نسبة المساكن المتصلة بشبكات المياه (95.3%)، وبشبكات الصرف الصحي إلى (63%). ووصلت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة إلى (94.8%)، ونسبة السكان الحاصلين على خدمات الصرف الصحي المدارة بطريقة آمنة إلى (88.5%) عام 2018.

وتتميز المملكة بشبكة الطرق تمتاز بجودتها، وتوافر بنية تحتية، وخدمات عليها، تساهم في زيادة الاتصالية، وتيسير حركة

المواطنين، والنفاذ للأسواق، وخلافه. وتولي الدولة اهتماماً كبيراً أيضاً بتطوير منظومة النقل الجماعي، والنقل العام، والنقل الذكي، والسكك الحديدية، والموانئ بأنواعها، على النحو الذي يرفع من مساهمة قطاع النقل في النشاط الإقتصادي، ويساعد في تحسين ترتيب الأردن وفقاً لمؤشرات التنافسية العالمية، وفي تحسين جودة حياة المواطنين الذين يعتمدوا بشكل كبير على منظومة النقل، في تحقيق الربط بين أنحاء المملكة، وفي الوصول لمناطق العمل، للحصول على الخدمات العامة الأخرى. كما تمتاز بشبكة كهرباء عالية الجودة تغطي أرجاء البلاد كافة بنسبة (99.9%). وتسلط الاستراتيجية الوطنية للطاقة (2020–2030) الضوء على الإجراءات الرئيسية، على المدى القصير والمتوسط، والتي يمكن أن توفر الظروف المناسبة واللازمة لتطوير الطاقة المتجددة، بهدف تنويع مصادر الطاقة. أما استخدام الطاقة النظيفة والمُتجددة، فمن المتوقع أن يؤدي إلى توفير طاقة منخفضة التكلفة وآمنة ومستدامة بيئيًا لتحفيز النمو الإقتصادي المستدام من خلال القطاعات كثيفة استخدام الطاقة، خاصة التصنيع، والنقل، والتشييد والبناء، والزراعة. ويعتبر قطاع الطاقة المتجددة من القطاعات الإقتصادية الواعدة التي تجذب الاستثمار الخاص المحلي، والأجنبي.

ونظراً لأن التغير المناخي وتداعياته يعتبر أحد أبرز تحديات العصر، لما له من آثار سلبية على كافة القطاعات التنموية المختلفة، والتي تشمل ندرة المياه والجفاف والتغيرات الخطيرة في حياة النبات والمجتمعات البشرية، فقد اهتمت الحكومة الأردنية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه التداعيات والوقاية منها والتكييف معها أيضاً، وزيادة قدرة الأماكن الأكثر عرضة للتأثر بنتائج التغير المناخي من الصمود في مواجهة الآثار السلبية، وحماية الفئات الهشة الأكثر تضرراً أيضاً. وفي هذا الإطار شارك الأردن في كثير من الاتفاقيات الدولية بهدف التكيف والحد من آثار التغير المناخي في المملكة والعالم. أما في مجال الإقتصاد الرقمي والريادة فقد أقر مجلس الوزراء رسمياً سياسة "المنصات السحابية وخدماتها 2020" والتي تلعب دوراً جوهرياً في عملية التحول الرقمي ودمج وتكامل تقنيات المستقبل لتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ إقرارها، كما ستوفر هذه السياسة الركيزة الأساسية للعبور نحو تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وغيرها من التقنيات الحديثة. وتستهدف الحكومة الاستفادة من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في مجالات التعليم والصحة والطاقة والنقل ولتطوير القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعة والزراعة والنقل واللوجستيات، على النحو الذي يعود بالنفع على المواطنين وعلى جودة حياتهم.

وقد ساعدت كافة الجهود السابق ذكرها، على تدعيم قدرة الدولة الأردنية على مواجهة تداعيات جائحة كوفيد– 19 المستجد، حيث أعدت الحكومة خططاً للاستجابة لهذه التداعيات اشتملت على مجموعة من الإجراءات التي ترمي لتعزيز التماسك الاجتماعي، وخلق مناخ عام يخفف الأعباء الإقتصادية على المواطنين، وعلى الفئات الأكثر تضرراً، وعلى القطاع الصحي لدعم جهوده المتواصلة في التصدي للوباء ونتائجه. كما تواصلت الجُهود لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة من خلال الخطط والبرامج التي شارك في وضعها وتنفيذها كافة الوزارات والمؤسسات في القطاع العام بمساندة من القطاع الخاص والمُجتمع المدني.

وقد أسفرت جهود متابعة تنفيذ "الأجندة الحضرية الجديدة" على مجموعة من النتائج لعل من أهمها ضرورة التنسيق والمتابعة

المستمرة لتنفيذ المبادرات والبرامج المختلفة، وأهمية تحفيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، والشباب والمرأة، وغيرهم من الفئات المختلفة في التخطيط، والتمويل، والتنفيذ، ومتابعة التنفيذ، وتقييم النتائج. ويتطلب أيضاً التنفيذ الفعال وضع خطة للتعريف بأهمية التنمية العمرانية المتكاملة والمستدامة، لرفع الوعي وكسب التأييد للجهود المبذولة لتحقيق الهدف رقم (11) والذي يعتبر تمثيلاً مكانياً لكافة أهداف التنمية المستدامة الأخرى. كما تم إطلاق مشروع النهضة الوطني لعامي (2019–2020)، بهدف توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وفقاً لمحور التكافل والسعي لتطوير مخرجات التعليم العام، بالإضافة إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية وتطوير منظومة النقل العام، وفي مجال السكن وضمن محور السكن الميسر، تم إطلاق البرنامج الوطني للإسكان، هذا وقد سعت الحكومة إلى تحسين أداء الأردن في مؤشر الأداء البيئي.

وقد ساعدت الإصلاحات الإقتصادية التي تبناها الأردن والتي تستهدف دعم ريادة الأعمال وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمج الأنشطة غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي، وتوفير فرص عمل منتج لائق خاصة للشباب، وتيسير إجراءات تأسيس الشركات، وتسهيل ممارسة الأعمال، من خلال الحد من البيروقراطية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والتأكيد على سيادة القانون، إلى تعزيز قدرة الإقتصاد الأردني على التعامل بفعالية مع جائحة كوفيد– 19 المستجد وتداعياتها على جميع المستويات لتجاوز الأزمة الصحية والإقتصادية والدخول مباشرة في مرحلة التأقلم والتكيف والبدء بالتحضير والدخول لمرحلة التعافي والمنعة.

كما أن التوجه نحو اللامركزية وتمكين الوحدات المحلية من تقديم الخدمات مباشرة للمواطنين خصوصاً الخدمات العامة التي تمس حياة المواطنين اليومية، وتحفيز الإقتصاد المحلي، وتدعيم التشاركية والديمقراطية المحلية، قد ساهم في فاعلية تنفيذ الأجندة الحضرية بمحاورها المختلفة. ومما لا شك فيه أن التطوير التشريعي الذي تم في هذا الصدد قد لعب دوراً إيجابياً في زيادة الدور الفاعل الذي تلعبه الوحدات المحلية في توطين أهداف الأجندة الحضرية الجديدة وكذلك أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

وساعدت جهود الحكومة الأردنية في إتاحة مصادر التمويل لتنفيذ محاور الأجندة الحضرية الجديدة، واستحداث آليات تمويل جديدة، من أهمها الشراكة مع القطاع الخاص، وأيضاً توفير المناخ الجاذب لتحفيز مشاركة القطاع الخاص، في المضي قدماً نحو تنفيذ المشاريع المختلفة التي تساهم في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ويتعين أيضاً التأكيد على أن التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة، استلزم تنفيذ برامج واسعة لتنمية القدرات ورفع المهارات، داخل الجهاز الإداري للدولة وفي المؤسسات الأخرى المعنية ذات الصلة. وتلعب منظومة المتابعة والتقييم دوراً هاماً في التحقق من الإنجاز المستمر، والتعرف على التحديات التي تواجه التنفيذ، ووضع آليات فعالة للتعامل معها. وذلك من خلال تبني مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية، والاعتماد على إطار مؤسسي داعم لمنظومة المتابعة والتقييم.

وعلى الرغم من حجم الإنجاز الذي تحقق، وأيضاً التعامل الكفؤ مع تداعيات جائحة كوفيد– 19 المستجد، ومع غيرها من التحديات التي تواجه الأردن، إلا أن الطريق مازال طويلاً للوصول إلى الطموحات التي تليق بالشعب الأردني، والقدرة على التطوير والابتكار متوفرة، والإرادة الداعمة للتغير أيضاً تساهم بفعالية في رسم المعالم لمستقبل أفضل.